GROUPEMENT
CSL -CNH
Samir Labidi – Nour El Houda Henane

CFA
AUDIT & CONSEIL

الشركة التونسية للبنك

تـقارير مراقبـي الحسـابات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

التقريـر العام

السيدات والسادة مساهمي الشركة التونسية للبنك

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

I. التقرير حول القوائم المالية السنوية

1. الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من الجلسة العامة ، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للشركة التونسية للبنك المرفقة والتي تتكون من الموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2017 و جدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك ملخّص لأهّم الطرق المحاسبيّة والمذكّرات الإيضاحيّة الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي المتحفظ" فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي للشركة التونسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي المتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقا للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية". ونحن مستقلون عن البنك طبقا لقواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضا بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة الأخرى طبقا لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

1.2 مثلما هو مبيّن بالإفصاحات عدد 1.5، 2.5، 8.5 و 9.5، تحتوي كلّ من بنود "خزانة و أموال لدى البنك المركزي التونسي،صكوك بريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة" و"مستحقات على المؤسّسات البنكيّة و الماليّة" و"البنك المركزي التونسي وصكوك بريدية "و"دائع وأموال المؤسّسات البنكيّة والماليّة" على جملة من المبالغ القديمة العالقة تخصّ بالأساس حساب البنك المركزي بالدينار وبالعملة الأجنبيّة و كذلك حسابات المراسلين بالعملة الأجنبيّة.

و عليه، فانه لا يمكننا تأكيد خلو هذه الأرصدة من أخطاء جوهريّة ناتجة عن أخطاء أو عن عمليّات غير سليمة. كما لا يمكننا تقييم تأثير التعديلات المحتملة على الأموال الذاتيّة للبنك إلا عند استكمال أعمال التبرير.

2.2 يفتقر البنك لمحاسبة عادلة و شاملة خاصّة بالتعهدات خارج الموازنة. حيث أنه تم الاعتماد على تصاريح الهياكل الداخلية للبنك لإعداد جدول التعهدات خارج الموازنة باستثناء الضمانات و الكفالات .

و عليه ، فإننا نبدي تحفظا بخصوص عدالة و شمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نقدم رأيا منفصلا في تلك المسائل.

وتمثل النقاط التالية، وفقا لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا:

1.3 تقيم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت المستحقات كما في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 950 9 مليون دينار و تم تكوين مدخرات لتغطية المخاطر بما قدره 369 1 مليون دينار كما بلغت الفوائد المؤجلة 645 مليون دينار.

مثلما هو مبيّن بالإفصاح ع3.1دد" التقييد المحاسبي للتعهدات و المداخيل المتعلقة بها"، يقوم البنك بتقييم التعهدات و تكوين المدخرات لتغطية المخاطر عند اعتبار أن الشروط المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي ع24دد لسنة 1991 كما تم إتمامه و تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

و يتعرض البنك لمخاطر القروض التي يعتمد في تقييمها على معايير تقييم نوعية وكمية تتطلب درجة عالية من التقدير حسب الحكم المهني للمدقق وقد اعتبرنا أن تصنيف التعهدات وتقييم المدخرات و الفوائد المؤجلة تمثل مسألة أساسية في التدقيق.

الإجراءات المعتمدة

بناءًا على المناقشات التي أجريناها مع الإدارة و على تقييمنا لإجراءات الرقابة في البنك ، قمنا بفحص طريقة تقييم المخاطر الخاصة بالطرف المقابل وتكوين المدخرات اللازمة بعد الأخذ بعين الاعتبار للضمانات التي تم الحصول عليها من طرف الحرفاء. و تعتمد عملية تصنيف التعهدات أساسا على أقدميه المستحقات.

وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا:

- مقاربة بين التعهدات المسجلة محاسبيا و بين التعهدات المصرح بها للبنك المركزي التونسي، التي تمثل أساس احتساب المدخرات المستوجبة؛
- تقييم طريقة التصنيف المعتمدة من طرف البنك ومطابقتها لمتطلبات البنك المركزي ؛

- تقييم نجاعة النظام فيما يتعلق بتغطية المخاطر و تأجيل الفوائد؛
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء خلال فترة 2017؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدّخرات و تقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها ؛
- التثبت من طريقة احتساب المدخرات الفردية والمدخرات الجماعية والمدخرات الإضافية و مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل؛
- التثبت من الأخذ بعين الاعتبار للتعديلات المقترحة.

2.3 التقيد المحاسبي للفوائد و العمولات

مسألة التدقيق الأساسيّة

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2017 مبلغ قدره 524 مليون دينار.

ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند و نظرا للنقائص المرتبطة بنظام المعلومات.

الإجراءات المعتمدة

في إطار أعمال التدقيق، شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا:

- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- تقييم لنظام المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛
- التثبت من امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي ع24دد والمتعلق "بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية"في ما يتعلق باحتساب الإيرادات و فصل السنوات المحاسبية؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات ؛
- التثبت من موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 قواعد تسجيل رقاع الخزينة القابلة للتنظير Bons de Trésor Assimilables وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسيّة

يعتمد تصنيف رقاع الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجاريّة على سياسة السيولة المتبعة من طرف البنك.

بلغت قيمة رقاع الخزينة القابلة للتنظير (BTA) كما في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 068 1 مليون دينار أدرجت ضمن محفظة السندات التجاريّة تنفيذا لسياسة السيولة المعتمدة من طرف البنك.

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاع الخزينة القابلة للتنظير والإعتماد على فرضيّات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أنّ تسجيل محفظة رقاع الخزينة القابلة للتنظير وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساسا:

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي ع25دد المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأييدها مع توجّهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3 نظام معلوماتي جديد

مسألة التدقيق الأساسيّة

في إطار إصلاح نظامه المعلوماتي ، اقتنى البنك تطبيقتين إعلاميتين جديدتين" Carthago-Agence" و" Carthago-Engagements" . وبدأ العمل بهما بداية من شهر أفريل 2017.

وبالنظر للمخاطر التي يمكن أن يحتوها نظام المعلومات الجديد، اعتبرنا أنّ تقييمه من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام المعلومات الجديد للبنك فيما يتعلق بالتوثيق، إثبات البيانات، البرمجة، تسجيل أعمال الترجيح، التحكم في التشغيل و مسارات التدقيق.

4. ملاحظات ما بعد الرأي

بدون التأثير على رأينا الذّي أبديناه سالفا، نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

1. عملا بأحكام القانون ع17دد لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 ، قامت الشركة التونسيّة للبنك بتسجيل اعتماد باسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. تشمل أصول البنك ما قيمته 534 مليون دينار بعنوان تعهدات المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي و التي انتفعت بالإجراءات لاستثنائية المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي عـ12دد لسنة 2015 المؤرخ في 22 جويلية 2015 والتي وقع التمديد فيها بمقتضى منشور البنك المركزي عـ05دد لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 . و تمت تغطيتها بمدخرات بلغت ما قيمته 49 مليون دينار.

3. تشمل أصول البنك ما قيمته 31 مليون دينار بعنوان مستحقات وقع إعادة جدولتها ومستحقات تكفلت الدولة بإرجاعها لمدة بين 20 و 25 سنة بدون فوائد و ذلك في إطار قانون المالية لسنة 1999.

4. تم تقديم دعوى قضائية ضد البنك في عام 2011 من قبل السيد BRUNO POLI لاستعادة رقاع الخزينة سلمت لـBNDT. بتاريخ 29 أكتوبر 2015 ، صدر حكم قضائي ابتدائي، تم تدعيمه إستئنافيا، يدين البنك ويلزمه بإعادة هذه الرقاع أو دفع ما قيمته 7 مليون دولار. تمت إحالة الملف للتعقيب مع وقف تنفيذ تأمين المبلغ و استنادا على رأي المحامي المسؤول عن القضية فإن البنك لا يتحمل أي مخاطر.

5. لم يتم التصديق من طرف مراقبي الحسابات على القوائم المالية للشركة الفرعية البنك الفرنسي التونسي « BFT » و التي تمتلك فيها الشركة التونسية للبنك ما قدره 78،18% نظرا للشكوك الجوهرية المتعلقة بقدرتها على مواصلة النشاط و على تحصيل أصولها و الالتزام بتعهداتها من خلال السير العادي لأنشطتها.

عملا بأحكام الفصل 102 من القانون عـ48دد لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية قد تكون الشركة التونسية للبنك، كونها المساهم المرجعي، مدعوة لتقديم الدعم الضروري حتى يستعيد البنك الفرنسي التونسي توازنه المالي.

5. تقرير التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة و نحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقّة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. و في هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف و من ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه و بين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى .وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاءا جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

ليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة مجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك . ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا.ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كليّا أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائما عن خطأ جوهريًا عندما يكون موجودا.

ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتُعدّ جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشكّ المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة للقاعدة المحاسبية المتعلقة بمواصلة النشاط، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك ريبة جوهرية ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا

كبيرا بشأن قدرةً البنك على مواصلة النشاط. وإذاً خلصنا إلى وجود ريبة جوهرية، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف مواصلة النشاط.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

II. تقرير حول المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، قمنا لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها:

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية و الفصل 3 من القانون ع117دد لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون ع96دد لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية و إعداد القوائم المالية.وفي هذا الصدد ، نذكر أن المسؤولية عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا إلى بعض النقائص على مستوى الإجراءات والتي يمكن أن تحد من نجاعة منظومة الرقابة الداخلية.

ترتبط النقائص الجوهرية بنظام الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل المساقات و الإجراءات ذات العلاقة بعمليات التبرير و المقاربة ، إعداد جدول التعهدات، تفصيل الإرادات وتسجيل العمليات بمختلف العملات الأجنبية.

2. مسك حسابات الأسهم

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر ع2827دد لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن البنك . وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية في هذا الصدد لإدارة البنك.

وليس لدينا ملاحظات بهذا الخصوص.

3. المساهمات المزدوجة

طبقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية" لا يمكن لشركة أسهم أن تمتلك مساهمات في شركة أسهم أخرى تكون مساهمة في رأس مالها بنسبة تفوق 10%". خمس شركات ضمن مجمع البنك تمتلك، كما في 31 ديسمبر 2017، 245 338 سهما في رأس مال البنك.

وتحرم هذه الشركات من حقها في التصويت المرتبط بمساهمتها خلال الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2017.

4. وضعية الصرف

بالرجوع إلى الفصل 5 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 08-97، لم نتمكن من تقييم وضعية الصرف الراجعة للبنك وذلك بسبب غياب مسك محاسبة متعددة العملات متوازنة تتطابق مع مقتضيات المعيار المحاسبي ع23دد .

تونس، في 13 أفريل 2018

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي

فتحي السعيدي

التقريـر الخاص

السيدات والسادة مساهمي الشركة التونسية للبنك

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

طبقا لمقتضيات الفصل ع43دد و ع62دد من القانون ع48دد لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية و الفصل ع200دد وع475دد من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم في ما يلي الإتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه، المنجزة أو التي لا تزال سارية المفعول خلال سنة 2017.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من احترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص و المصادقات على هذه الإتفاقيات و العمليات و من صحة ترجمتها بالقوائم المالية. و ليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الإتفاقيات و العمليات و إنما إحاطتكم علما بخصوصياتها و شروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة و ذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الإتفاقيات و العمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. العمليّات المتعلّقة بالاتّفاقيّات المبرمة خلال سنة 2017

1. أبرمت الشركة التونسية للبنك مع الشركة الفرعية الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون STRC اتفاقيتين تتعلقان بالتفويت في قسطين من المستحقات البنكية و ذلك بمبلغ إجمالي قدره 91،398 مليون دينار زائد التكاليف المتكبدة مع طرح الدفوعات المقبوضة من طرف البنك. تمت هذه العملية بالدينار الرمزي.

   على إثر تعديل قيمة قسطي المستحقات، أضحت هذه الأخيرة تساوي 69،996 مليون دينار . و لم يتم إمضاء ملاحق الاتفاقيتين بعد.

2. أبرمت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 29 ديسمبر 2017 مع الشركة الفرعية" عقارية الشارع " اتفاقية الدفع عينيا لكامل تعهداتها على شكل حساب جار بمبلغ 6 مليون دينار و جزء من القرض المجدول في حدود 12،057 مليون دينار.

   طبقا لهذه الإتفاقية، قامت الشركة الفرعية ببيع وتحويل الملكية بالكامل ومع كافة الضمانات بحكم الواقع وبحكم القانون إلى البنك الذي قبل أرضين ومباني بسعر تحويل يعادل 18،015 مليون دينار.

3. أبرمت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 29 ديسمبر 2017 مع الشركة الفرعية" عقارية الشارع" اتفاقية الدفع عينيا لجزء من تعهداتها على شكل حساب جار في حدود 1،244 مليون دينار.

طبقا لهذه الإتفاقية، قامت الشركة الفرعية ببيع وتحويل الملكية بالكامل ومع كافة الضمانات بحكم الواقع وبحكم القانون إلى البنك الذي قبل مباني بسعر تحويل يعادل1،244 مليون دينار.

و قد نصت الإتفاقية على أنه سيتم لاحقا إبرام عقد لإتمام عملية تفويت وعود البيع لصالح الشركة التونسية للبنك في إطار عملية بيع عينية أخرى بمبلغ 3،838 مليون دينار أي ما تبقّى من مجموع التعهدات المعترف بها في حدود 5،082 مليون دينار.

4. بمقتضى قرارات وزير المالية ممضاة بتاريخ 26 مارس 2018، انتفعت الشركة التونسية للبنك بمجموع ضمانات من طرف الدولة، المساهم الرئيسي، و ذلك لتغطية التزامات بعض الشركات العمومية كما في 31 ديسمبر 2017. بلغت هذه الضمانات 62،105 مليون دينار.

5. قام السيد عبد القادر الحمروني، عضو مجلس الإدارة، باكتتاب مبلغ 10،940 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها7،5 %. بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذا القرض لسنة 2017 ما قدره 586 ألف دينار.

6. بلغ قائم الودائع المكتتبة خلال سنة 2017 من طرف السيد عبد القادر الحمروني، عضو مجلس الإدارة، في موفى ديسمبر 2017 ما قدره 11 مليون دينار موزعة كما يلي:

النوعية	الرصيد بالدينار	تاريخ الاكتتاب	تاريخ الخلاص	نسبة الفائدة	مبلغ الفائدة
إيداعات لأجل	1 000 000	06/01/2017	05/01/2018	TMM+3%	72 913
إيداعات لأجل	1 000 000	03/08/2017	02/08/2018	8%	79 000
إيداعات لأجل	2 750 000	13/10/2017	17/10/2018	TMM+3%	226 539
إيداعات لأجل	6 25 000	18/10/2017	15/01/2018	TMM+3%	129 890
المجموع بالدينار	**11 000 000**				**508 343**

7. قامت الشركة التابعة Pôle de Compétitivité de Monastir-EL FEJJA باكتتاب مبلغ 2 مليون دينار في شكل إيداعات لأجل بنسبة فائدة قدرها 6 %.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذه الودائع لسنة 2017 ما قدره 14 ألف دينار.

8. قامت الشركة الفرعية STB INVEST باكتتاب مبلغ 1 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك يتم خلاصه على مدة سبع سنوات بنسبة فائدة قدرها 7،6 % .

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذا القرض لسنة 2017 ما قدره 54 ألف دينار.

9. قامت الشركة الفرعية SOFIELAN باكتتاب مبلغ 0،300 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك يتم خلاصه على مدة خمس سنوات بنسبة فائدة قدرها 7،5 % .

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان هذا القرض لسنة 2017 ما قدره 16 ألف دينار.

II. العمليات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة خلال السنوات السابقة

1. عملا بأحكام القانون ع17دد لسنة 2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012 ، قامت الشركة التونسيّة للبنك، خلال سنة 2011، بتسجيل اعتماد باسم الدولة بمبلغ قدره 117 مليون دينار ضمن الأموال الذاتيّة يكون غير قابل للإرجاع حتّى يستعيد البنك توازنه المالي.

2. قام البنك بإبرام عدة اتفاقيات تصرف في صناديق موارد الميزانية مع الدولة التونسية (تمول هذه الصناديق المنح الغير قابلة للاسترداد، المنح و القروض) ويتقاضى البنك مقابل ذلك عدة عمولات.

بلغ رصيد هذه الموارد نهاية سنة 2017 ما قيمته 39،455 مليون دينار مقابل 35،101 مليون دينار نهاية سنة 2016.

3. قام البنك قبل سنة 2017 باكتتاب مبلغ 78 مليون دينار في القرض الوطني الذي أصدرته الدولة التونسية، المساهم الرئيسي، من بينهم 70 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة سبع سنوات مع سنتي إمهال بنسبة فائدة قدرها 6،15 % و 7،556 مليون دينار يتم خلاصهم على مدة خمس سنوات مع سنة إمهال بنسبة فائدة قدرها 5،95 %. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض ما قيمته 56،363 مليون دينار.

4. طبقا لاتفاقية ضمان الدولة الممضاة إثر اجتماع وزاري بتاريخ 2 جوان 2011 قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 70 مليون دينار لمدة 7 أيام قابلة للتجديد و بنسبة فائدة قدرها 5،50 %.

5. قامت الشركة التونسية للبنك بإقراض الشركة الفرعيّة البنك الفرنسي التونسي مبلغ 2،740 مليون دولار ما يعادله 6،806 مليون دينار.

6. قامت الشركة التونسية للبنك بتاريخ 18 أكتوبر 2016 باكتتاب مبلغ 16 مليون أورو ما يعادله 39،560 مليون دينار في القرض الرقاعي المشروط الخاص الذي أصدره البنك الأجنبي التونسي، شركة تابعة، و قد انتفع البنك بضمان الدولة لتغطية خطر عدم الخلاص.

بتاريخ 26 ماي 2017، قامت الشركة التونسية للبنك بتحويل 6 مليون أورو من هذا القرض إلى مساهمة في رأس مال البنك الأجنبي التونسي ، أي ما يعادل 14،835 مليون دينار. ويبلغ المبلغ الجاري لهذا القرض كما في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 24،725 مليون دينار.

7. بلغ قائم الودائع المكتتبة قبل سنة 2017 من طرف شركتي SICAV AVENIR و SICAV INVESTISSEUR في موفى ديسمبر 2017 ما قدره 400 ألف دينار في شكل إيداعات لأجل بنسبة فائدة قدرها TMM +3 %.

8. بلغت الأرصدة البنكية بعنوان الحسابات الجارية للشركات التابعة وذات الصلة نهاية سنة 2017 مجموع 16،3 مليون دينار تتوزع كالآتي:

الشركة	الأرصدة المدينة
الدخيلة	3 746 083
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	3 632 437
المالية للشركة التونسية للبنك	3 527 557
عقارية الشارع	3 408 746
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	1 412 185
STB SICAR	420 046
البنك الفرنسي التونسي	119 058
العامة للبيع	35 428
الوسائل العامة	7 875
المجموع بالدينار	**16 309 414**

9. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام اتّفاقيّات حسابات جارية مع الشركات التابعة لها. بلغ رصيد هذه الحسابات في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 79،950 مليون دينار موزعة كالآتي :

الشركة	الرصيد في 31 ديسمبر 2017	نسبة الفائدة	الفوائد
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	50 283	TMM+0,5%	2833
ACTIVHOTELS	12 800	TMM+2%	-
عقارية الشارع	12 500	2%	-
عقارية الشارع- تسبقة على الحساب	4 367	بدون فوائد	-
المجموع بالدينار	**79 950**		**2 833**

10. قامت الشركة التونسيّة للبنك بإبرام العديد من اتّفاقيّات التصرّف في المبالغ المدفوعة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية "Fonds à capital risque" مع شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك ويبيّن الجدول تفصيل هذه الإتفاقيات :

رؤوس الأموال المتصرّف فيها	سنة الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2017/12/31
STB 1 ر.م.	1999	8 000	4 706
STB 2 ر.م.	2000	8 000	5 049
STB 3 ر.م.	2001	5 000	3 828
STB 4 ر.م.	2002	6 500	5 948
STB 5 ر.م.	2003	6 824	5 654

ر.م. STB 6	2005	2 707	1 784
ر.م. STB 7	2006	800	729
ر.م. STB 8	2007	9 371	6 194
ر.م. STB 9	2008	4 800	4 669
ر.م. STB 10	2008	8 748	8 728
ر.م. STB 11	2009	6 000	6 492
ر.م. STB 12	2009	9 898	11 195
ر.م. ID STB 1	2002	2 000	1 231
ر.م. ID STB 2	2002	2 000	1 258
ر.م. ID STB 3	2003	5 436	3 758
ر.م. ID STB 4	2005	360	357
ر.م. ID STB 5	2006	1 133	1 235
ر.م. ID STB 6	2007	4 000	3 613
المجموع بالألف دينار		**101 577**	**76 428**

تتمثّل العمولات التي تتقاضاها شركة الإستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك بعنوان التصرّف في هذه الأموال كما يلي :

- عمولة تصرّف تساوي 1% من الأصول مقيّمة بتاريخ الختم تدفع بعد طرح جميع النفقات مع حدّ أدنى يساوي 1% من مبلغ الأموال المكتتبة سنويّا؛
- عمولة مردوديّة تتراوح بين 10 و20% من زائد التفويت في الأسهم والحصص والأرباح الموزّعة؛
- عمولة مردوديّة تساوي 10% من إيرادات التوظيفات.

وقد قام البنك خلال سنة 2017 بتسجيل أعباء إجماليّة بقيمة 924 ألف دينار بعنوان مختلف هذه العمولات.

11. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع SICAV épargnant و SICAV Investisseur وSICAV Avenir تقوم الشركة التونسيّة للبنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال لتلك الشركات. ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات العمولات التالية:

- عمولة تساوي 0,05 % من قيمة الأصول الصافية لشركة SICAV épargnant يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 309 945 دينار باحتساب الأداءات.
- عمولة تساوي 0,1 % من القيمة الصافية لأصول شركة SICAV Investisseur يتّم إحتسابها يوميّا. وقد بلغت العمولة بعنوان سنة 2017، ما قدره 1 375 دينار.
- عمولة سنويّة قارّة قدرها 1 000 دينار (خالية من الأداءات) تدفع من طرف SICAV Avenir.

12. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال لصناديق FCP DELTA، FCP HIKMA التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1 % (باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 727 263 دينار دون اعتبار الأداءات.

13. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، يقوم البنك بوظيفة مؤتمن أسهم و أموال لصناديق FCP INNOVATION، FCP CAPITAL PLUS التي تقوم الشركة الفرعية بالتصرف فيها.

ويتقاضى البنك نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,1 % (بدون باعتبار الأداءات) من قيمة الأصول الصافية يتّم احتسابها يوميّا. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 990 7 دينار دون اعتبار الأداءات.

14. طبقا للاتّفاقيات المبرمة مع شركة المالية للشركة التونسية للبنك، شركة فرعية، تقوم هذه الأخيرة بـ:

- التصرف في جميع محفظة الأسهم و السندات المكتتبة لفائدتها و لفائدة الحرفاء حيث تلتزم الشركة التونسية للبنك بتحويل جميع المحفظة إلى الشركة الفرعية التي ستحيل للبنك عمولة وساطة ، والتي تساوي 40٪ من العمولات المفوترة من طرف STB Finance بعنوان العمليات المتأتية من شبكة فروع البنك . وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 054 2 دينار دون اعتبار الأداءات.

  وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات عمولة تساوي 0,2 % على كل العمليات التي كلفت بها ويقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات بالاتفاق بين الطرفين. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 579 14 دينار دون اعتبار الأداءات.

- التصرف في العمليات المتعلقة بسندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبة لفائدة البنك أو لفائدة حرفائه وتحيل الشركة الفرعية ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى البنك. وقد بلغت قيمة العمولة بعنوان سنة 2017 ما قدره 932 1 دينار دون اعتبار الأداءات.

- القيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة . وتتقاضى الشركة الفرعية نظير هذه الخدمات مبلغا جزافيا سنويا يقدّر بـ40 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

15. قامت الشركة التونسية للبنك بفوترة أعباء الأعوان الملحقين لدى الشركات الفرعية بالنسبة لسنة 2017 و تتوزع كالأتي:

الشركة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
ACTIVHOTELS	19 281	28 396	18 552	17 483
عقارية الشارع	19 888	28 823	19 120	21 799
الشركة المالية SOFI-ELAN	19 372	28 500	18 581	17 521
المالية للشركة التونسية للبنك	70 893	105 986	62 284	52 503
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	17 129	25 691	16 835	15 815

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	67 986	102 171	66 733	62 711
السلامة و الحراسة للشركة التونسية للبنك	20 484	29 664	19 737	22 460
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون	19 384	28 546	18 656	22 282
الوسائل العامة	-	-	10 006	18 020
المجموع بالدينار	**254 417**	**377 777**	**250 502**	**250 594**

16. تؤجّر الشركة التونسيّة للبنك للشركات الفرعيّة العديد من المكاتب. وتتمثّل شروط عقود الكراء كما يلي :

الشركة الفرعيّة	مبلغ الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنويّة	تاريخ بداية الترفيع	معلوم كراء 2017 (TTC)
الشركة التونسيّة لاستخلاص الديون– الطابق الأول	10 000 (TTC)	01/07/2004	5%	السنة الثانية	15 600
لشركة التونسيّة لاستخلاص الديون– الطابق الثاني	10 000 (TTC)	01/09/2001	5%	السنة الثانية	17 838
لشركة التونسيّة لاستخلاص الديون– الطابق الثالث	10 000 (TTC)	01/05/2005	5%	السنة الثانية	15 038
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	8 400 (HTVA)	01/07/2004	5%	السنة الثانية	24 297
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية	5 400 (HTVA)	01/01/2003	5%	السنة الثانية	22 631
المالية للشركة التونسية للبنك	27 875 (HTVA)	01/01/2010	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	13 018
الشركة المالية SOFI-ELAN	5 227 (HTVA)	01/12/2011	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	5 763
السلامة و الحراسة للشركة التونسية للبنك	4 800 (HTVA)	01/01/2016	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	4 800
الوسائل العامة	5 400 (HTVA)	01/01/2016	5% (كل سنتين)	السنة الثالثة	5 400
المجموع بالدينار					**124 385**

17. قام البنك خلال سنة 2016 بإبرام اتفاقية مع شركة السلامة و الحراسة للشركة التونسية للبنك تتعلق بخدمات حراسة مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا. و وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون حراسة مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة السلامة و الحراسة . وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2017 ما قدره 976 3 ألف دينار.

18. قام البنك خلال سنة 2015 بإبرام اتفاقية مع شركة الوسائل العامة تتعلق بخدمات تنظيف مختلف مقراته لمدة 3 سنوات تتجدد ضمنيا. و وتتم فوترة هذه الخدمات على أساس الأجر الخام الشهري لكل عون تنظيف مع الأخذ بعين الاعتبار للأعباء الاجتماعية ومختلف الامتيازات الممنوحة للأعوان بالإضافة إلى أعباء التصرف الخاصة بالمقر الاجتماعي لشركة الوسائل العامة. وقد بلغت المبالغ المفوترة لسنة 2017 ما قدره 451 4 ألف دينار.

19. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للبنك لأعضاء مجلس الإدارة و مديريها في 31 ديسمبر 2017 ما قدره 139،354 مليون دينار موزّعة كالآتي:

أعضاء مجلس الإدارة /المدراء	المبلغ الجاري
STAR	2 430 109
مجمع السيد عبد القادر حمروني	26 421 733
مجمع السيد بشير خلف لله	110 426 582
السيد محمد صالح خلف لله	808
السيد محمد زروق	250
المدير العام المساعد	74 896
المجموع بالدينار	**139 354 378**

20. بلغت الاعتمادات البنكيّة المسندة من طرف الشركة التونسيّة للشركات التابعة في31 ديسمبر 2017 ما قدره 44،186 مليون دينار موزّعة كالآتي:

أعضاء مجلس الإدارة /المدراء	المبلغ الجاري
عقارية الشارع	33 975 565
الدخيلة	8 660 721
العامة للبيع	847 000
المالية للشركة التونسية للبنك	700 000
شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسيّة للبنك	2 973
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	2
المجموع بالدينار	**44 186 261**

III. الالتزامات تجاه المسيرين

1. تتلخّص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين والمنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) II الفقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام كما حددتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 ماي 2016. و تتكون عناصر التأجير من :
  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الصافي في حدود 16 ألف دينار؛
  - جزء متغير لا يتجاوز 50 % من المبلغ القار السنوي أي 96 ألف دينار يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة و المؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 500 لتر شهريا ، سيّارة وظيفيّة ثانية للاستعمالات الشخصية مع مقتطعات وقود بقيمة 250 لتر شهريا و التكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية مع حد أقص بـ250 دينار و إرجاع جميع المصاريف المتكبدة في إطار وظيفته عند الاستظهار بالفواتير .

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام المساعد كما حينتها لجنة التأجير بمقتضى قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 نوفمبر 2016. و تتكون عناصر التأجير من :

  - جزء قار يتمثل في الراتب الشهري الخام في حدود 4،767 ألف دينار أي راتب شهري صافي في حدود 2،670 ألف دينار ؛
  - جزء متغير لا يتجاوز 50 % من المبلغ القار السنوي يضبط على أساس تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة و المؤشرات المالية.

تتمثل الامتيازات العينية في سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا ، و إرجاع مصاريف المكالمات الهاتفية.

- تم ضبط عناصر تأجير المستشارين بمقتضى قرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 29 جوان 2016 و 27 أفريل 2017 و 4 ديسمبر 2017 و تتكون عناصر التأجير من :

العناصر	المستشار الأول		المستشار الثاني
	من 2017/1/1 إلى 2017/06/30	من 2017/7/1 إلى 2017/12/31	من 2017/12/4 إلى 2017/12/31
الجزء القار	2 498 دينار (خام شهري)	4 790 دينار (خام شهري)	5 000 دينار (خام شهري)
الجزء المتغير	إلى حدود 10 ألاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام و قرار مجلس الإدارة		إلى حدود 10 ألاف دينار بمقتضى اقتراح من المدير العام و قرار مجلس الإدارة
الامتيازات العينية	سيّارة وظيفيّة مع مقتطعات وقود بقيمة 400 لتر شهريا		مقتطعات وقود بقيمة 200 لتر شهريا

- بمقتضى توصية من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2016 و لتسوية وضعية مستشار الإدارة العامة، تم إبرام اتفاقية إسداء خدمات مع شركة Business and Financial Consulting بتاريخ 27 مارس 2017 لفترة تمتد من 15 سبتمبر 2016 إلى 14 سبتمبر 2017. و تلتزم هذه الأخيرة بأن تضع على ذمة البنك مستشارا لدى الإدارة العامة في مقابل 36 ألف دينار خالية من الأداءات.

  على إثر قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 6 فيفري 2018، تم إمضاء ملحق لهذه الإتفاقية تعوض بمقتضاه شركة BFC Tunisie الشركة المتعاقدة و ذلك لفترة تمتد من 14 سبتمبر 2017 إلى 14 سبتمبر 2018 . و لم يتم دفع أي أجرة خلال سنة 2017.

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2017 مبلغ مكافآت الحضور (عن تصرف 2016) الراجعة لأعضاء مجلس الإدارة بـ 000 4 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس مجلس الإدارة و 000 2 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

- حدّدت الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2017 مبلغ مكافآت الحضور الراجعة لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق و لجنة المخاطر بـ 000 2 دينار صافي من الأداءات عن كل جلسة لرئيس كل لجنة و 000 1 دينار صافي من الأداءات لكل عضو عن كل جلسة.

2. تتلخّص التزامات الشركة التونسية للبنك تجاه المسيرين كما تضمنتها القوائم المالية للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2017 كما يلي:

	المدير العام		المدير العام المساعد و المستشارين		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء 2017	الخصوم في 31/12/2017	أعباء 2017	الخصوم في 31/12/2017	أعباء 2017	الخصوم في 31/12/2017
استحقاقات قصيرة المدى	617 689	-	278 813	37 623	150 000	164 735
استحقاقات ما بعد التوظيف	-	-	5 195	60 061		
المجموع	**617 689**	-	**284 007**	**97 684**	**150 000**	**164 735**

هذا، و إنّ أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تمكّننا من الوقوف على اتفاقيات أو عمليات أخرى تنطبق عليها الأحكام السالفة الذكر.

تونس، في 13 أفريل 2018

مراقبي الحسابات

سمير العبيدي

فتحي السعيدي